

الخلاف على القنبلة الذرية

الأستاذ عمر حليق

→→→→→

قنبلتان ألقتهما طائران بقودهما نفر من الطيارين الأمريكان على جزر اليابان فقتل ١١٥ ألف شخص وأصيب ١١٠ آلاف آخرون بجراح مختلفة ، وزالت من الوجود معالم مدينتين كانتا تمجان بالحياة . وأصبحت كارثة هاتين المدينتين اليابانيتين (ناكي ساقى) و (هيروشيما) علما على الهميع الذرى الذى يهدد الحضارة والإنسانية .

لم يكن وزن هاتين القنبلتين يزيد على بضعة أرتال ، ولكنهما كانتا مشحونتين بقوة متفجرة تماثل ٤٠ ألف طن من أشد الديناميت والبارود تفجراً ، ونحتاج إلى عشرة آلاف طائرة ضخمة لتنقل هذه الأطنان وتلقى بها على هاتين المدينتين .

هذا تقدير لانفاعة الكامنة فى القنبلة الذرية — التى حاولت هيئة الأمم المتحدة معالجتها خلال السنوات الثلاث الماضية فلم تفلح حتى الآن .

إن مراقبة الطاقة الذرية على نطاق دولى مشككة لا تعطيها الصحافة المالية وأسنة الرأى العام الدولى ما تستحقه فملا من أهمية ودراسة ، خصوصاً وإن الروس والأمريكان وحلفاءهم قد اختلفوا اختلافًا شديدًا لخطورة هذه المراقبة ، ولخطورة الطاقة الذرية وما تنتجه من قنابل ومهلكات جهنمية . وسبب هذا الاختلاف لا يعود إلى عجز فى التقدير ، ولكن لأن المسالح الشخصية للدول الكبرى قد طفت على مصاحبة الإنسانية والحضارة ومدت مندوبى الدول الكبرى وصناع السياسة فيها عن تضحية منفعهم الفردية المأجلة المؤقتة فى سبيل الحضارة والمدنية التى تهددها الطاقة الذرية وأسلحتها الجهنمية بالحق والإبادة .

وقد أحال مجلس الأمن الدولى قضية مراقبة الإنتاج الذرى على الجمعية العمومية فى دورتها الثالثة الحالية بباريس وأردف هذه الإحالة بتوصية فخراها أن هذه القضية تحتاج إلى اهتمام خاص ومزيد من الجهد والدناية والرغبة فى التعاون والإخلاص وحسن النية . ومن سخرية القدر فى شؤون الطاقة الذرية أن اختلاف

الدول الكبرى على مراقبة الإنتاج الذرى قد حال بين الإنسانية وبين أن تستفيد إفاة لا حد لها من هذه الطاقة المائلة التى لولا القيود على إنتاجها لاستطاعت الآن أن توجهه توجيهاً فيه خدمة للصناعة السلمية وما يلحق بها من نواحي الحضارة والتقدم الآلى والفنى فى عالم يمانى أزمة فى الغذاء والمواسلات وتزايد السكان ومشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة . فإن الطاقة الذرية إذا أنتجت لمنفعة الصناعة السلمية ستحل مشاكل الوقود من البترول والكهرباء والقحم الحجرى وهى مواد يشهد التنافس الدولى عليها وتدفع إلى الحروب وتعمانى الشعوب الفقيرة الحرمان منها .

كان أول خطوة فى سبيل هذه المراقبة الدولية اجتماع تمهيدى عقدته حكومات بريطانيا وكندا والولايات المتحدة فى منتصف نوفمبر ١٩٤٥ فى مدينة واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية . وقررت هذه الحكومات الثلاث فى ذلك الاجتماع بأن مصلحة السلم العلمى تتطلب مراقبة الإنتاج الذرى على نطاق دولى واسع وبالتعاون الوثيق بين حلفاء الغرب وروسيا السوفيتية وحلفائها . ثم كانت الخطوة الثانية فى شهر ديسمبر من عام ١٩٤٥ نفسه ولكن الاجتماع كان فى موسكو هذه المرة لمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى . وأقر اجتماع موسكو نفس البدء الذى أقره اجتماع الحلفاء الأنجلوسكسون فى واشنطن فى اجتماعهم الأول . وقررت الدول الثلاث الكبرى (روسيا وبريطانيا وأمريكا) فى اجتماع موسكو هذا دعوة فرنسا والصين وكندا لوضع مشروع دولى لمراقبة الطاقة الذرية وتقديمه إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى دورتها الأولى بلندن فى مطلع عام ١٩٤٦ . وقررت الجمعية العمومية فى تلك الدورة تأليف « لجنة الطاقات الذرية » لتحقيق مشروع مراقبة الإنتاج الذرى على نطاق دولى .

وهذه اللجنة مؤلفة من ١١ عضواً هم أعضاء مجلس الأمن الدولى مضافاً إليهم كندا ، لأن كندا إحدى الدول الثلاث التى تملك سر القنبلة الذرية .

وأعطيت الصلاحية للجنة الطاقة الذرية هذه أن تضع مشروعات عملية لتحقيق المراقبة الدولية على جميع أنواع الإنتاج الذى تستعمل فيه الطاقة الذرية والتأكد من أن الدول التى

جميع مشاريع الإنتاج الذري التي تقوم بها الدول تحت سلطة عالية واحدة تسيطر على جميع وسائل الإنتاج وحدها وتمنع جميع الدول من العمل في الإنتاج الذري منفردين . ورأى الروس أن تظل حرية الإنتاج الذري في يد الدول ، ولكن يجب أن يأخذ عليها عهد بعدم استعماله للتسلح وصنع القنابل الجهنمية .

وظلت لجنة الطاقة الذرية تبحث هذين الاقتراحين الروسي والأمريكى سنتين ، وكانت نتيجة مراحل البحث أن وافقت ا أكثرية أعضاء اللجنة ومن بينها - سوريا - على الاقتراح الأمريكى ولم يصوت مع روسيا سوى حليفها أكرانيا .

ويقول مناصرو الرأي الروسى أن الاقتراح الأمريكى لمراقبة التسليح الذري وإنتاج الطاقة الذرية يرى إلى جعل الولايات المتحدة صاحبة التفوذ الأعظم في الإنتاج الذري ، خصوصاً وأن أمريكا هي الدولة الوحيدة التي أنتجت صناعة هذا الإنتاج ، وأن رغبتها في تقييده الآن يرجع إلى رغبتها في منع الدول الأخرى عن بلوغ المستوى الذى بلغته هي في التقدم الفنى والصناعى في شؤون الطاقة الذرية . وينتقد أنصار الرأي الروسى الاقتراح الأمريكى أيضاً بأنه يشتمل على التدخل في شؤون الدول المستقلة وهواغتها على سيادتها واستقلالها الداخلى .

ويجب أنصار المشروع الأمريكى على ذلك قائلين أن أمريكا بموجب اقتراحها قد تنازلات عن حقوقها في احتكار إنتاج الطاقة الذرية ووضعها في يد سلطة دولية تستطيع روسيا المشاركة فيها في إخلاص وحسن نية . أما أن الاقتراح الأمريكى يتضمن التدخل في شؤون الدول المستقلة ويمتدى على سيادتها فهو لا يتفق مع روح التعاون الدولى ، وأن أى مشروع يتطلب التعاون الدولى يجب أن يكاف الدول التنازل عن بعض حقوقها في خدمة السلام والتعاون الدولى .

هذه بايجاز مشكلة مراقبة الطاقة الذرية - وهي مشكلة خطيرة في ظروف دولية نضع الشهب على أهبة الاستعداد المسكرى ، وهي مشكلة مخيفة لعلها أهم المشاكل الدوائية قاطبة .

رعى الآن معروضة على الجمعية العمومية بباريس . ترى هل تستطيع الثمانى والخمسون دولة المجتمعة هناك أن يحلها ؟

يقول الخبراء إن هذا مستحيل - لأن في الشبكة نقاطا فنية وعسكريه لا يحلها الجدل السياسى ، وليست الجمعية العمومية إلا برلماناً دولياً محموله السياسة والجدل القانونى .

تستطيع الإنتاج الذري لا تستعمله لبناء أسلحة ، بل لخدمة الصناعة السلمية والطب وما إلى ذلك من نواحي الحضارة والعمران ، وكلفت اللجنة بأخذ خطوات عملية لمساعدة هيئة الأمم المتحدة لتتجنب من صرامة المراقبة الدوائية ومفوليتها بالتفتيش والاستقصاء وما إلى ذلك .

واجتمعت لجنة الطاقة الذرية هذه لأول مرة في نيويورك في ١٩٤٦ عام ووضع أمامها اقتراحان لمراقبة الإنتاج الذري أحدهما قدمته أمريكا وهو يشمل وجهة نظر الحلفاء ، والآخر قدمته روسيا السوفياتية . وقد مضى على اللجنة عامان كاملان دون أن تصل إلى الموافقة النهائية على أحد الاقتراحين ، وكان آخر أعمالها أن أقت بهذين الاقتراحين في أحضان الجمعية العمومية التي تجتمع بباريس أما لخوى الاقتراحين فهي كما يلي :
١ - الاقتراح الأمريكى يدعو إلى إنشاء سلطة دولية لتتحسين الإنتاج الذري ليخدم الصناعة السلمية والطب والمواصلات وما إلى ذلك . ويكون لهذه السلطة حق الإشراف على جميع وسائل الإنتاج الذري في جميع الدول ويكون لها الحق كذلك في أن تمنع أى دولة من الدول من صنع المنتجات الذرية الفتاكة .

ولهذه السلطة الدولية أن تصل إلى فرض مراقبتها على خطوات إلى أن تستطيع نهائياً منع إنتاج القنابل الذرية منمأ باتناً وعلى نطاق دولى واسع . وقد نص الاقتراح الأمريكى على التخلص من القنابل الذرية الموجودة الآن في حوزة بعض الدول المسكرى ، كما نص على أن حق النقض (الفيتو) الذى تتمتع به الدول المسكرى في هيئة الأمم المتحدة يجب أن لا يطبق على الدول التي تخالف هذه السلطة الدولية لمراقبة الإنتاج الذري . وبالإجمال فإن الاقتراح الأمريكى يدعو إلى التعاون الدولى لمراقبة التسليح الذري على أسس عملية تتطلب حسن النية والرغبة في خدمة السلام .

٢ - أما الاقتراح الروسى فهو يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاقتراح الأمريكى في جميع النقاط . وهو يدعو إلى منح القنابل الذرية الموجودة في حوزة حلفاء الترب ، ومنع إنتاج الأسلحة الذرية من قنابل وغيرها منمأ باتناً ، ويدعو الاقتراح الروسى الأمم المتحدة لمؤتمر دولى بين القوانين لمنع التسليح الذري ويضع أسس المراقبة الدولية على نطاق عالمى . وأصر الروس على الاحتفاظ بحق الفيتو فيما يختص بشؤون الإنتاج الذري .

ولم يوافق الروس على رأى الأمريكى القائل بضرورة وضع